



شبكة الاقتصاديين العراقيين

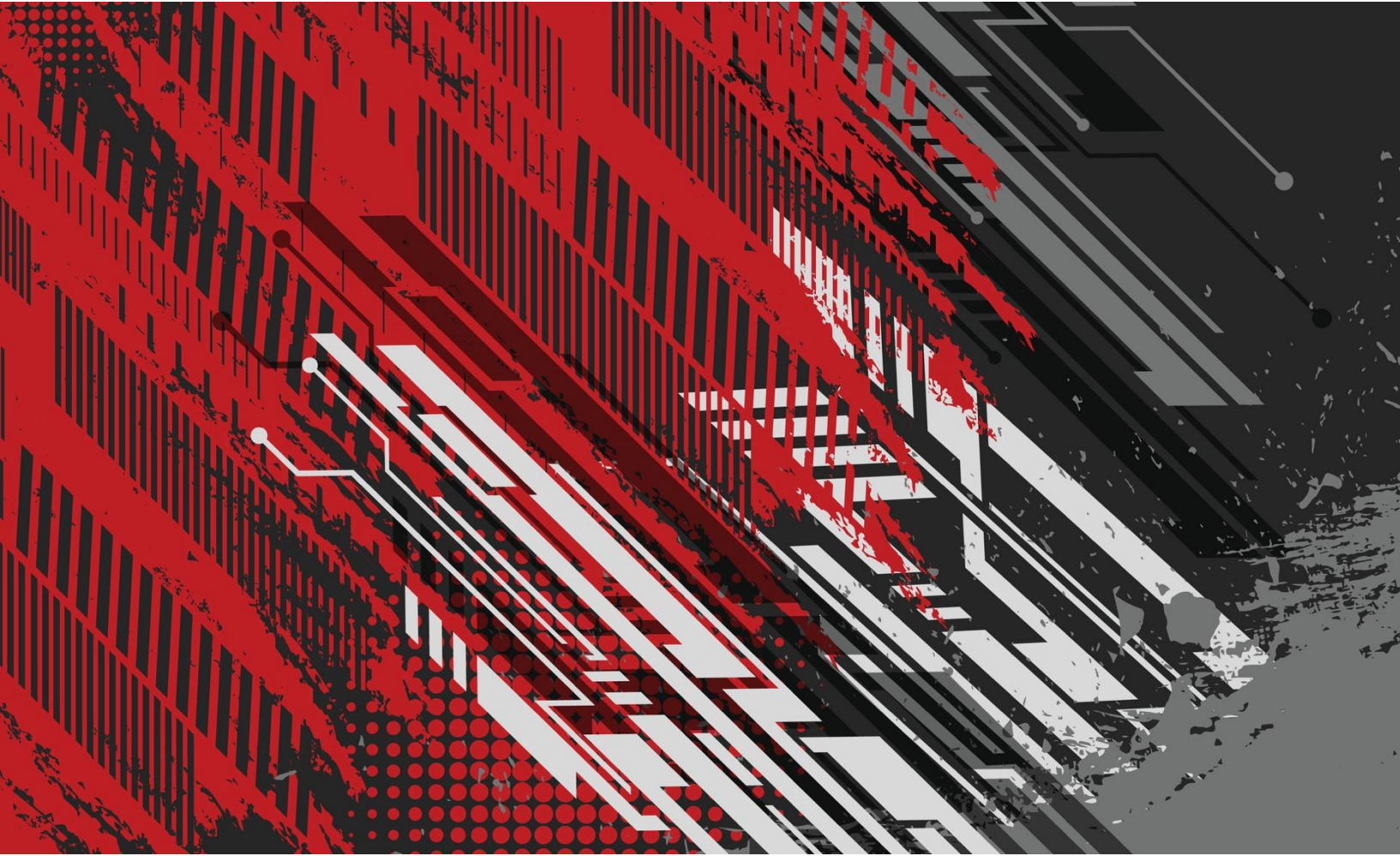
IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

الإفلاس ام البؤس.. أيهما يُهدد البلدان الريعية أكثر؟

حيدر مرتضى علي

24 نيسان 2025



العنوان:

الإفلاس ام البؤس.. أيهما يُهدد البلدان الريعية أكثر؟

الموضوع:

الاقتصاد الريع

الكاتب:

حيدر مرتضى علي

التاريخ:

24 نيسان 2025

الإفلاس ام البؤس.. أيهما يُهدد البلدان الريعية أكثر؟

بينما كانت تأتي ضمن فترات متباعدة، باتت اشاعات واخبار عجز الحكومة عن دفع رواتب موظفيها، تتوالى بوتيرة متسارعة يوماً بعد آخر، ومع كل تصاعد في وتيرة الاخبار او الاشاعات هذه، يتسابق الافراد قبل النخب للنقاش والدلو بأرائهم حول موضوع افلاس البلد؛ حيث يطرح البعض موضوع الإفلاس على هيئة التساؤل البسيط التالي:

هل سيُفلس البلد؟ اما البعض الاخر - وهم الفئة الأكبر - من الناس فهم يستبعدون ذلك، ويصرحون عن قناعتهم بالعبارة التقريرية التالية: البلد لن يُفلس لان لدينا نفط والعالم لن يستطيع الاستغناء عن نفطنا.

وما دامت ديون البلد لم تبلغ مستويات خطيرة، فهو غالباً ما زال بعيداً عن إعلان خطر الإفلاس، ناهيك عن كونه بلد نفطي، فالأمر أكثر استبعاداً.

حسناً، لنعرف اولاً ماهو المقصود بإفلاس الدولة أو "الإفلاس السيادي" (Sovereign Default)، يعنى به أن الدولة لم تعد قادرة على الوفاء بمستحققاتها الخارجية وديونها من أقساط وفوائد بشكل عام¹. وهناك العديد من الأمثلة بهذا الصدد مثل الارجننتين وسيريلانكا. ومن الممكن ان ينتهي بلداً ما إلى البؤس دون ان يمر بمحطة الإفلاس. فهناك بلدان احتلت مراكز متقدمة على مؤشر البؤس العالمي دون اعلان افلاسها، حتى مع كونها بلدان نفطية و كما سنفصل لاحقاً.

مؤشر البؤس والذي يصدر سنويا هو من اعداد البروفسور ستيف هانكي استاذ الاقتصاد التطبيقي في جامعة جونز هوبكنز الأميركية، والذي يضم قائمة من 157 دولة والتي تصنف بكونها الأكثر بؤساً بالاعتماد على جملة من المؤشرات وهي معدلات البطالة والتضخم ومعدل الاقتراض والتغير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

¹ الدينون السيادية والافلاس السيادي، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي 2022 () [What Is Sovereign Debt?](#)

ونجد في القائمة عدد من الدول مرت وما زالت تعيش تجارب جديرة بالاهتمام، وتقدم لنا ارقاماً جديرة بالدراسة، ومنها فنزويلا البلد الأمريكي الجنوبي. تعد فنزويلا البلد الأول في العالم من حيث الاحتياطي النفطي المؤكد، فهي تزيد بعض الشيء حتى على بلد مثل السعودية.

وفقا الاحصائيات الصادرة من شركة برتش بتروليوم في عام 2019 فان حجم الاحتياطي المؤكد يزيد عن 300 مليار برميل. وفنزويلا ليست الاولى فقط في حجم احتياطاتها، بل تميزت تاريخياً² بحجم انتاجها النفطي، الذي بلغ ذروته في عام 1998 حيث انتجت ما يقارب 3.440.000 برميل يومياً، فيما تراجع انتاجها الحالي دون المليون برميل يومياً.

وبالمقارنة مع دول عربية منتجة للنفط نجد أن الانتاج قد زاد عن انتاج دول مثل الكويت والذي كان يزيد عن مليونين برميل بقليل، وحتى الإمارات العربية المتحدة التي بلغ متوسط حجم انتاجها في النصف الأول من عام 1998 2.38 مليون برميل، وارتفع ليصل إلى ما يقارب 3 مليون برميل يومياً في عام 2024.. إلا ان الدنيا قد مالت بفنزويلا لينخفض انتاجها في عام 2024 إلى ما دون 1 مليون برميل يومياً تقريباً.

ومع كل قدرات هذا العملاق النفطي، فقد تم تصنيفه في عام 2024 وفق مؤشر هانكي (Hanke's index³) في المرتبة السادسة، بعد ان احتل الموقع الثاني في الترتيب في عام 2023 وفقاً لنفس المؤشر.

تُعلمنا تجربة فنزويلا ثلاث دروس، وتشير في الوقت نفسه الى ثلاثة عوامل مترابطة مع بعضها البعض ينبغي الوقوف عندها ومحاولة استيعابها:

اولاً: ان أي بلد نفطي يمكن ان يعيش البؤس حتى وان لم يكن مُفلساً او مديوناً، حال أي بلد غير نفطي غارق في الديون، باختلاف التسميات فقط. فانت بلد نفطي لست مفلساً، ولكنك تُشارك المفلس بؤسه، وتعيش بنفس مستوى بؤسه وشقاءه.

² فنزويلا - إنتاج النفط الخام | معطيات | 2025-1973 | توقعات | موقع trading economics

³ Independent institute (Hanke's 2024 Misery Index: News Article – Independent Institute)

ثانياً: ان النفط ليس ضماناً دائماً لقوة العملة ورفاهية المجتمع. فهناك متغيرات أخرى تحكم قوة العملة، مثلاً معدل النمو السكاني مقارنة بنمو إنتاجية الاقتصاد، تصميم السياسات الاقتصادية، تنافسية الإنتاج المحلي مقارنة بمنافسيه وشركاءه التجاريين، مدى قدرة النظام السياسي على تجنب النزاعات العالمية والمحلية وخصوصاً المسلحة منها.

ثالثاً: بالرغم من المساهمة الكبيرة للثروات الطبيعية في رفاهية الشعوب، إلا ان الأهم هو شكل النظام السياسي الذي يحكم هذه الثروات، وشكل النظام الاقتصادي الذي يستخرج ويُدير هذه الثروات.

بعد الاطلاع السريع على تجربة دولة نفطية مثل فنزويلاً فيما يخص ثنائية النفط والبؤس! يصبح من الحكمة للبلدان النفطية وشعوبها ان تعيد صياغة السؤال الذي يشغل بالها:
هل سنفلس؟ إلى التساؤل: كيف نحافظ على أنفسنا بعيداً عن البؤس ونحن البلد النفطي؟
و ما أسباب تدهور الرفاهية المعيشية للدول النفطية الريعية؟

انه سؤال لن ادعي الإجابة عنه، بل سأفكر بصوت عال في الاسطر التالية.
هناك الكثير من المقالات والتحليلات المنشورة التي تناولت اسباب تداعيات الازمة الاقتصادية التي تعيشها فنزويلاً، ولكن في هذا المقال سنحاول الإشارة إلى بعض العوامل والتراكمات التي وردت في المقالات والتحليلات المختلفة، وهنا نقدم قراءة لما حدث وما زالت يحدث في "فنزويلاً" البلد النفطي، وهذه القراءة ممكن ان تكون مفيدة في فهم السيناريوهات ممكنة الحدوث في أي بلد نفطي اخر الذي يعتقد بعض افراده ونخبه بان بلدهم ابعدهم عن الفقر والبؤس والديون.

هناك جانبين لهذا الإطار، مترابطين ويؤثران على بعضهما: (شكل النظام السياسي) و (طبيعة التدفقات النقدية المالية) في عدد ليس بالقليل من الدول النفطية (او من امتلك منها الثروات الطبيعية) كثيراً ما سيطرت على مقاليد الحكم الأحزاب اليسارية او "ذات التوجه اليساري"، والتي اغلبها اشتركت باثنين من السمات ذات العلاقة بمقالنا هذا:

- على الصعيد الخارجي: ميل النظام السياسي الحاكم لمعاداة النظام الدولي والترتيب العالمي القائم.

- على الصعيد الداخلي: ميل النظام السياسي للمبالغة بالإنفاق، بعيداً عن مبادئ المحاسبة الأساسية، ومنطق إن الأيراد يجب ان يفوق الإنفاق، وهو ميل ليس في الأنظمة الموجهة فقط، بل نجده في أنظمة اقتصاد السوق ايضاً، ولكن العيب في أنظمة الاقتصاد الموجه هو غياب الشفافية والرقابة والسلطات الموازية التي تحد من ذلك الإنفاق المبالغ، وتحديد سقف الديون المتركمة.

تدريجياً وبمرور الوقت تؤثر هاتين السمتين للنظام السياسي على اهم تدفقين او صنوبرين لحكومة أي بلد:

- اولاً: التدفق الدولارى للبلد (أي عملة صعبة).

- ثانياً: التدفق الدينارى للحكومة (أي عملة محلية).

مما لا شك فيه ان التدفق الدولارى هو خط الدفاع الأول لرفاهية الدول الريعية ولن نقول النفطية! لأن هنالك عدة دول نفطية عملت بعض التجارب والتي انتهجت سياسات عملت على عدم الوقوع البلد في فخ الريعية او على أقل تقدير التخفيف من ذلك الاثر، وعليه فأن هذا الكلام لا يتعلق بالدول التي تمتلك الثروة النفطية، بل يتعلق تحديداً بمن وقع منها في فخ الريعية. وفيما يتعلق بالتدفقات الدولارية، نجد إن النهج الذي تأخذ به بعض الدول الريعية في ادارتها للاقتصاد وابتعادها عن معايير اقتصاد السوق، غالباً ما تتسبب - تلك السياسات - بعطل في ماكينتها الإنتاجية.

وبالتالي يزداد اعتمادها على الدولار (العملة الصعبة) المتأتي فقط من تصدير النفط، لتمويل إنفاقها الخارجى وبيعها المستوردة. وعليه فإن أي النزعة الأيديولوجية المتمثلة في معاداة النظام الدولي القائم، سيؤدي إلى خلل في هذا الصنوبر الدولارى. وهذا ما خلق النصف الأول من مشكلة فنزويلا.

على الصعيد العراقي بعد 2003، لم يكن للبلد على الأقل ليومنا هذا مشاكل فعلية مع النظام الدولي القائم بل على العكس، حظي العراق بدعم عالمي وقد ساعده ذلك على الحفاظ على معدل مستقر نسبياً من التدفقات الدولارية وهو ما ساهم أيضاً على تحقيق تراكم في الاحتياطيات في خزائن البنك المركزي من النقد الأجنبي والمعادن الثمينة مثل الذهب؛ وهو وضع يمكن ان يكون عرضة للتغيير عندما تقرر حكومة (فنزويلا او العراق او بلد ريعي اخر) الدخول في صراعات إقليمية او عالمية. ماذا عن التدفقات الدينامية؟

اليوم وعلى الرغم من الثبات النسبي في حجم التدفقات الدولارية للبلد، ما نزال نسمع عن مشكلة السيولة وعجز وزارة المالية عن دفع رواتب موظفيها، أي هناك مشكلة في التدفق الدينامي للحكومة وليس التدفق الدولار.

لفهم المشكلة بصورة عامة، يحصل البلد، ممثلاً بحكومته ووكيلها المالي "وزارة المالية" على الإيرادات الدولارية، حيث يتم استبداله بالدينار وفق سعر صرف معين لدى البنك المركزي. وعندما تحصل وزارة المالية على الدينار، تقوم بالإنفاق وفقاً لبنود الموازنة العامة ما بين نفقات تشغيلية وأخرى استثمارية. المشكلة في أن العديد من الحكومات في البلدان الريعية، انها لا تحترم قواعد السوق ومبادئ المحاسبة العامة، ومنطق الإنفاق والإيراد.

وهو ما يدفعها لمزيد من الانفاق بما يتجاوز حجم إيراداتها. ومع استمرار وتنامي إنفاق الحكومة من الدينار بما يفوق دخلها من الإيراد الدينامي؛ ستكون امام الحكومة حزمة من الخيارات، البعض منها ينسجم مع المنطق الاقتصادي وظروف البلد، وهي بذلك يمكن أن تبعد البلد عن شبح البؤس والفقر.

إلا ان بعض الحكومات التي تتبع الطرق السهلة في التعامل مع عجز ميزانيتها من العملة المحلية، وغالباً ما يكون امامها خيارين:

- الأول: هو الإصدار النقدي الجديد، واغراق الاقتصاد بالمال الرخيص، وهو ما يخلق التضخم الذي يأكل القدرة الشرائية للعملة المحلية، في ظل نمو البطالة وعجز الماكينة الإنتاجية. وغالباً ما تلجأ الحكومات قبل تبني هذا الخيار الأول إلى الخيار الثاني:

- الثاني: الاستدانة بالعملة المحلية، وترحيل الازمة للمستقبل وتراكمها، وترك الأجيال اللاحقة للتعامل مع تبعاتها الخطيرة والثقيلة. وعندما يصبح الحمل ثقيلاً في مرحلة ما، ستلجأ إلى الخيار الأول أعلاه الذي تحدثنا عنه، وهو الإصدار النقدي.

ومن هذا نخلص بالقول بأن مخاطر البؤس والفقر ما زالت تحيط حتى بأكثر الدول ثراء بثرواتها الطبيعية، ما دام التعامل مع هذه الثروات يتسم بنزعة الإسراف والتوظيف الخاطئ لهذه الثروات، واستعمالها كمصدر للاستهلاك المجتمعي بدلاً من التعامل معها كأداة في بناء البنية التحتية اللازمة وتنمية الاقتصاد والإنتاج المحلي.

ان العديد من الدول غير النفطية تعاني من حصول نتائج عنيفة ومدوية عند نفاذ خياراتها وسبلها، بينما تواجه الدول الريعية ما يمكن وصفه بالهبوط الناعم او التدريجي- ان صح التعبير - في مستنقع البؤس المعيشي لمجتمعاتها، نعم انه ناعم وسلس، ولكن هبوط قادم بلا شك للدول التي تسئ استخدام مواردها النفطية. ليس لأن مواردها وثرواتها بدأت بالنفاذ – كما لم تنفذ الموارد الطبيعية لفرنزويلا! – ولكن لأن الأسلوب الذي تبنته في تعاملها مع هذه الثروات يمكن أن يخلق رفاهية غير مستدامة وخادعة، وبذلك يمكن أن ينتهي مآلها الى مستنقع البؤس. لم يكن الهدف من هذا المقال هو طرح الحلول، بقدر ما كان يهدف إلى تشخيص المشكلة، وفك الارتباط المتجذر في عقلية بعض النخب والأفراد في المجتمعات الريعية حول الضمانة التي توفرها لهم مبيعات النفط الخام من بحبوحة في العيش بدون النظر في العواقب التي يمكن أن يأتي في القادم من الايام سواء طال المنام قصر.

الكاتب:

الاستاذ حيدر مرتضى علي

هو باحث في الشأن الاقتصادي و التنمية و ادارة الأعمال.
نشرت له العديد من البحوث و المقالات في مراكز الدراسات العراقية.





عن الشبكة:

تهدف شبكة الاقتصاديين العراقيين الى التأسيس لمرجعية اقتصادية في العراق تعمل على اعطاء الاولوية للاقتصاد قبل السياسة وتنتشر الثقافة الاقتصادية بين افراد الطبقة السياسية خاصة وأفراد المجتمع العراقي عامةً متبنيّة خطابا اقتصاديا علميا وساعية الى موقعاً مؤثراً في الرأي العام والمجتمع العراقي يمكنها من إيصال كلمتها الى صاحب القرار السياسي والتأثير على قرارات السياسة الاقتصادية.

ملاحظة:

-لا تعبر الآراء الواردة في الإصدار بالضرورة عن آراء أو اتجاهات تتبناها الشبكة، وانما تعبر عن رأي كاتبها.

iraqieconomists.net
info@iraqieconomists.net
WhatsApp +964 786 629 6600